برئـــاسة نائب الرئيـس الامـين العـام

اللجنة العامة تحذِّر المشترك من محاولات الالتفاف على الديمقراطية وتعطيل اتفاق فبراير

■ رأس عبد ربه منصور هادي -نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام- اجتماعاً للجنة العامة مساء الثلاثاء الماضي ٢٨ يوليو ٢٠٠٩م وقفت فيه أمام العديد من القضايا والمستجدات التي تشهدها الساحة اليمنية وفي مقدمتها مستجدات الحوار بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب،والأعمال الإرهابية والتخريبية التي شهدتها بعض مناطق محافظة صعده وفي مدينة زنجبار وبعض المناطق في المحافظات الجنوبية والشرقية.

الثـــوابت الوطنية لايمكن التـفـريط بهـا وعلى المشـتـرك عـدم اخـتـلاق الأعـذار لتعليق الحـــوار

وإزاء مستجدات الحوار مع أحزاب المشترك الممثلة في مجلس النواب أكدت اللجنة العامة أن دعوة المؤتمر الشعبي العام إلى الحوار جاءت التزاماً منه بتنفيذ الاتفاق الموقع في فبراير ٢٠٠٩م والذي على أساسه تم التمديد لمجلس النواب وتاجيل الانتخابات لمدة عامين بناءً على طلب اللقاء المشترك الذي استجاب له المؤتمر الشعبي العام بعد أن كان رأيه واضحاً ومعلناً بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في الـ ٢٧ من إبريل ٢٠٠٩م.

وأوضحت اللجنة العامة أن المؤتمر تحمل مسئوليته في تنفيذ التعديلات الدستورية والتمديد لمجلس النواب وعمل على إقناع كوادره وقواعده وأنصاره وحلفائه بالقضايا التي تضمنها الاتفاق والتي نصت على:

- أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.
- ثانياً: تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون.
- ثالثاً: إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

وحرص على تفاعل الجميع مع تلك القضايا طالما وانها تقع في مصلحة الوطن واستقراره.

وأكدت اللجنة العامة أن المؤتمر تعامل مع ذلك بحسن نية معتقداً أنه يتعامل مع أحزاب وتنظيمات سياسية مؤسسية تستشعر مسئوليتها وتلتزم بتعهداتها واتفاقاتها ، حيث كان هو المبادر بدعوة أحزاب اللقاء المشترك الموقعة على الاتفاق للجلوس على طاولة الحوار لتنفيذ بنود الاتفاق بعد أن تم التمديد لمجلس النواب.وأوضحت اللجنة العامة انه وبعد بذل جهود حثيثة من قبل الدكتور عبدالكريم الإرياني -النائب الثاني لرئيس المؤتمر- فوجئ المؤتمر الشعبي العام بمطالب وشروط جديدة من قبل المشترك للجلوس على طاولة الحوار وذلك بهدف التنصل عن تنفيذ الاتفاق تضمنتها رسالة المشترك التي تسلمها المؤتمر بتاريخ ١٣-٧-٢٠٠٩م، وابرزها المطالبة بإشراك العناصر الانفصالية في الخارج والحوثيين وعناصر ما يسمى بالحراك بالإضافة إلى المطالبة بالافراج عمن أسموهم بالمعتقلين السياسيين، وتعامل المؤتمر مع ذلك بمسئولية بعيداً عن المزايدة من خلال الرسالة التي وجهها النائب الثاني لرئيس المؤتمر بتاريخ ١٥-٧-٢٠٠٩م أكد فيها حرص المؤتمر على التحاور لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتم فيها اقتراح موعد لجلسة الحوار، واعتبرها المشترك أنها استدعاء وليست دعوة حوار وذلك في رسالتهم الموجهة للمؤتمر بتاريخ ١٩-٧-٢٠٠٩م والتي تم فيها اقتراح موعد للقاء يوم الثلاثاء ٢١-٧-٢٠٠٩م واستجاب لها المؤتمر وتم عقد جلسة حوار تمهيدية تم فيها الاتفاق على أن يعد كل طرف رؤيته لضوابط الحوار وآلياته تقدم للاجتماع التالي يوم الأحد ٢٦-٧-٢٠٠٩م.

وفيما تواجد كافة أعضاء اللجنة الممثلة للمؤتمر في الموعد المحدد فوجئوا بعدم حضور ممثلي المشترك لجلسة الحوار والاكتفاء بإرسال رسالة تم فيها تكرار نفس النقاط التي تضمنتها رسائلهم السابقة واتخاذ الأحداث الأخيرة في زنجبار وصعده عذراً لتعليق الحوار مع أنها تعلم من الذين تسببوا في افتعال وإثارة تلك الأحداث ،ورغماً عن كل ذلك قام المؤتمر بإرسال رؤيته إزاء آلية الحوار وضوابطه إلى قيادة المشترك.وأكدت اللجنة العامة انه ليس جديداً على أحزاب اللقاء المشترك النكث بالعهود فقد سبق ونكثت باتفاق المبادئ الموقع عليه في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية، حيث نفذ شقه الأول قبل إجراء الانتخابات ومن ثم رفض المشترك تنفيذ الشق الآخر المتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة ومواصلة الحوار حول تعديلات قانون الانتخابات بل ورفضت كافة البدائل التي طرحت لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بالإضافة إلى رفضها تسليم أسماء ممثليها في لجان قيد ومراجعة جداول الناخبين وعملت على تعطيل مجلس النواب وعرقلة الانتخابات وامتنعت عن تسليم أسماء ممثليها في اللجنة العليا للانتخابات الأمر الذي اضطر مجلس النواب إلى أن يتحمل مسئوليته بإقرار القائمة السابقة التي كان هناك توافق حولها..واللجنة العامة للمؤتمر إذ تعبر عن أسفها لاستمرار أحزاب اللقاء المشترك على نفس النهج الذي سارت عليه بالتعامل مع الحوار كوسيلة للتعطيل فكل اتفاق معهم يدفعهم نحو التمادي في عملية التعطيل، فإنها تحذر من محاولة المشترك الالتفاف على العملية الديمقراطية والضغط على عامل الزمن لإعاقة المضي نحو إجراء التعديلات الدستورية والقانونية وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها.

وتجدد اللجنة العامة دعوة المؤتمر لأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب للحوار بعيداً عن افتعال الأزمات ووضع الشروط المسبقة المخالفة لما تم الاتفاق عليه فالجميع يعلم أنه لا يوجد أي معتقل سياسي في اليمن وان من هم رهن الاعتقال هم من قاموا بأعمال وممارسات خارجة على القانون من تحريض وقتل وشغب وإثارة للفتن، وان الناس متساوون أمام القانون سواء أكانوا أعضاء في أحزاب المشترك أو المؤتمر أو من مستقلين.

وتؤكد اللجنة العامة على أن الثوابت الوطنية المتمثلة بالنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية لا يمكن المساس بها.. وتأمل أن تعمل أحزاب المشترك على إقناع من يشترطون إشراكهم في الحوار من الحوثيين وعناصر ما يسمى بالحراك والعناصر المتواجدة في الخارج الالتزام بالثوابت الوطنية قبل المطالبة بإشراكهم في الحوار.

وفيما يتعلق بالأعمال الإرهابية والتخريبية الخارجة على القانون في بعض مديريات محافظة صعده وفي مدينة زنجبار وبعض المناطق في المحافظات الجنوبية والشرقية من قتل للمواطنين ولأفراد القوات المسلحة والأمن وقطع للطرقات واعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة وإثارة للفتنة وإساءة للوحدة الوطنية وبث لثقافة الكراهية والإرهاب التي يتبناها التحالف الجديد لتنظيم القاعدة والانفصاليين والإماميين ،فإن اللجنة العامة تعتبر تلك الأعمال والممارسات تستهدف أمن واستقرار الوطن وتعمل على تنفيذ أجندات ومخططات خارجية تعيق عملية التنمية والاستثمارات وتحول دون مكافحة الفقر والبطالة.

ودعت اللجنة العامة كافة القوى السياسية التي تركب موجة الإرهاب والعنف والانفصال والإمامية إلى تحمل مسؤولياتها الوطنية والكف عن تلك الممارسات لأنها أول من سيكتوي بنار تلك الأعمال.

كما تدعو السلطات المحلية وكافة الأجهزة الرسمية إلى حماية مسؤولياتها في تثبيت الأمن وحماية أمن وسكينة المجتمع واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك وفرض هيبة وسيادة القانون على الجميع دون استثناء.□

في اجتماع استثنائي

احزاب التحالف الوطني: «موقف المشترك» غير مسؤول وتنصل صارخ لاتفاق فبراير

■ عقد المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي اجتماعاً استثنائياً -السبت- برئاسة المناضل عبدربه منصور هادي -النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام رئيس التحالف الوطني الديمقراطي- بحضور الأمناء العامين المساعدين للمؤتمر الشعبي العام ورؤساء وأمناء عموم أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي.. حيث كرس الاجتماع لمناقشة التطورات والمستجدات على الساحة الوطنية والسياسية في اليمن بجوانبها المختلفة .

وعبر المجتمعون عن قلقهم البالغ من تصاعد الأعمال التخريبية وإدانتهم واستنكارهم الشديد لكل أعمال التقطع والاعتداء على أرواح المواطنين وأفراد الجيش والأمن وتخريب الممتلكات العامة والخاصة وكل الأعمال الإرهابية التي تقوم بها تلك العناصر الخارجة على القانون في كل من صعدة وبعض مديريات المحافظات الجنوبية والشرقية بالتعاون والتنسيق مع تنظيم القاعدة الذي تحالف علناً مع أولئك الخارجين على القانون في محاولة يائسة لزعزعة أمن الوطن واستقراره، والعبث بالسكينة العامة للمواطنين ، وتأجيج نار الفتنة وزرع بذور الكراهية في المجتمع ومحاولة إعادة اليمن إلى الماضي البغيض والمساس بوحدة الوطن والاعتداء على منجزاته ومصالحه العليا.وثمن المجتمعون دور الحكومة والأجهزة الأمنية المختصة وجهودهم الفاعلة في التصدي لتلك العناصر والجماعات التخريبية والإرهابية، مطالبين في الوقت نفسه الحكومة والجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه أولئك الخارجين على القانون وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع فيما اقترفوه بحق الوطن والشعب والمنجزات الوطنية..وطالب الاجتماع كافة القوى السياسية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والوجاهات الاجتماعية والشخصيات السياسية والثقافية والدينية والمواطنين المواجهة والتصدي لهذه الأعمال التخريبية التي يستنكرها أبناء الشعب اليمني دون استثناء ، كما استهجن المجتمعون المواقف المتخاذلة لبعض أطياف العمل السياسي إزاء تلك الأعمال.ووقف المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي أمام النتائج الأخيرة لمستوى الحوار بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وعبر الاجتماع عن أسفه للموقف غير المسئول لقادة تلك الأحزاب التي ماطلت كثيراً لاستهلاك الوقت والمراوغة في قضايا وطنية مهمة ليست محلاً للخلاف، وأعلنت موقفاً جديداً يقضي بتعليق الحوار قبل أن يبدأ فعلياً .

قيادة «المشترك» ماطلت كثيراً لاستهلاك الوقت والمراوغة في قضايا وطنية مهمة ليست محلاً للخلاف

واعتبر المجلس الأعلى للتحالف موقف "المشترك" غير مسئول ولا ينم سوى عن مقاصد وأهداف حزبية ضيقة وتنصل عن اتفاق فبراير غير آبهين بالمصلحة الوطنية أو تطوير العملية الديمقراطية.وعبر المجلس عن أسفه الشديد من تنصل المشترك عن اتفاق فبراير ٢٠٠٩م ووضع شروط جديدة للحوار تتمثل في دعوة الحوثيين وقادة ما يسمى بالحراك الجنوبي الخارجين على الدستور والقانون إلى طاولة الحوار.. مع علمهم التام أن هذين التيارين قد تنكرا للثوابت الوطنية، محاولين العودة باليمن إلى ما قبل ثورتي سبتمبر واكتوبر المجيدتين وتحقيق الوحدة اليمنية، واستخدما أشكالاً عدة من العنف تجاه كل من خالفهم الرأي والحقا ضرراً فادحاً بالوحدة الاجتماعية، و تحالف البعض منهم مع القاعدة -التنظيم الإرهابي- بهدف الإخلال بأمن المجتمع واستقراره وسكينته فوق أنهما معاً قد ارتبطا بقوى مشبوهة ناصبت اليمن ووحدته العداء.إن المجلس الأعلى وهو يؤكد أهمية الحوار باعتباره وسيلة فضلى لبحث المشكلات التي قد تعترض الوطن وتعيق برامج التنمية الاجتماعية وتحقيق التقدم الاجتماعي يؤكد أولاً أن الحوار الذي يمكن أن يعول عليه هو ذلك الحوار الذي تحضره وتباركه كل القوى الوطنية بأحزابها ومنظمات المجتمع المدني وعلمائها وشيوخها وشبابها والمرأة اليمنية حيث أثبتت الأيام أن الحوارات مع أطراف دون الآخرين لا يخدم المصلحة العامة ولا يسهم في تعزيز وتطوير العمل الديمقراطي باعتبار الجميع شركاء في الوطن دون استثناء.ودعا المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي إلى تفعيل مبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حول الحوار الوطني الواسع وذلك بتشكيل لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر وطني تساهم فيه كل مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال ممثلين عن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية دون إقصاء لأحد.□

وريقات متناثرة

محمد يحيى شنيف

الوطـن أغلـى

■ التحديات السياسية والاقتصادية في عالم متغير، ألقت بآثارها السلبية على المشهد الراهن في بلادنا بكافة أبعاده.. بالإضافة الى الفوضى المتعمدة للخارجين على القانون في بعض المديريات، والأعباء المالية التي تؤثر على العملية التنموية.. وتراكمية المشكلات، والقصور في المعالجات اللازمة، وبخاصة من قبل السلطات المحلية في المحافظات وركود أو ضعف الإدارة المركزية او عدم تجاوب بعضها مع المحليات لحل الإشكاليات وانجاز المشاريع الخدمية الرئيسية المجمدة منذ أوائل التسعينيات كما جاء في تقارير اللجان الرئاسية والحكومية عقب زياراتها الميدانية.

لذلك فإن حكومة مجور مهما قيل عنها، هي في الحقيقة حكومة استثنائية في زمن استثنائي، تواجهه مسئوليات غير اعتيادية، لتنفيذ برامجها الثابتة، او الطارئة.. الآنية او المستقبلية، في ظل هذه الأوضاع ومحدودية الموارد مع استنزاف غالبها في غير ما هو محدد له، لإخماد الفتن والثارات السياسية وفرض هيبة الدولة، ومكافحة كل صور الارهاب.

أين هي التنظيمات السياسية والاحزاب القائمة، ومنظمات المجتمع المدني من مجريات المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن؟!

أين هي الحكمة اليمانية، التي نتغنى بها ليل نهار، في ظل صمت العقلاء، واختفاء الأدعياء؟

الى متى سيظل رجل الدولة الأول القائد علي عبدالله صالح هو الوحيد الذي يتحمل أعباء ومسئوليات مايجري، ويظل متحملاً أخطاء وخطايا من هم في السلطة والمعارضة، حرصاً على حماية الوحدة الوطنية من الاختراق، وتوفير الأمن والأمان، والمستوى اللائق بحياة المواطنين المعيشية.. إلى متى يظل الرجل يعاني من رؤوس الثعابين، وأفعال الشياطين.. الحكومة هي معنية بأداء مسئولياتها، لكن لاتملك العصا السحرية لمواجهة الكوارث البشرية وحل المشكلات المتراكمة إلاّ قدر الممكن المتاح..

فهل يستطيع الدكتور علي محمد مجور الذين عرفته منذ سنوات طويلة، نزيهاً وإدارياً مقتدراً وصارماً في اتخاذ قراراته، كرئيس للحكومة ان يمتلك مصباح «علاء الدين» ليحقق ما يريده.. في الوقت الذي نجد مصابيح من يدعون الحكمة تحاول ان تطفئ كل شيء جميل، بفعل غياب الحكمة او تغييبها، وكأنهم اصبحوا خاضعين لسفهاء السياسة ومثيري الفتن.

تساؤلات واستفسارات مشروعة يجب على مؤسسات الدولة الدستورية وفقاً لشرعيتها الاجابة عنها.. والتهاون من قبل البعض يجب ان يواجه بالقانون وايضاً مواجهة الخارجين على القانون بالحزم والصرامة، ولا وقت لمهادنة «الخونة» من أية جهة كانت.. وفي أي موقع كانوا.

إني مع هذا من المتفائلين بقادم الايام والواثقين بقدرة القائد الشجاع علي عبدالله صالح في اعلان مبادرات جديدة للخروج من أزمة غالباً ما تكون مفتعلة، وتحطيم بؤر الخيانة.. لأن الاصطفاف الشعبي الى جانبه مع إحقاق الحق أولاً وأخيراً.. حتى وإن وصل الحال الى استخدام المشرط أو الكي لاستئصال الزوائد، ما دام العلاج الطبيعي لم يفد.. لأن الوطن أغلى.○

shenaif@yahoo.com

كلمة الحروف

اقبال علي عبدالله

لا «صوملة» ولا «عرقنة»

■ يتوهم البعض -وللأسف فيهم قادة في أحزاب ما تسمى «اللقاء المشترك»- ان ما تشهده بعض مديريات المحافظات الجنوبية من أعمال فوضى وتخريب ودعوات نشاز إلى عودة الوطن إلى ماقبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م هذه الأعمال ستؤدي بـ«اليمن إلى الصومالة أو العرقنة»!!..

الحقيقة ان من يروجون لمثل هذه المزاعم يتجاهلون بغباء ملحوظ عليهم ان اليمن مر بالعديد من الأوضاع والظروف الصعبة والدقيقة التي كانت تمثل تهديداً حقيقياً لمستقبل اليمن وتطوره ولعل مؤامرة حرب الانفصال الفاشلة صيف ١٩٩٤م هي واحدة من هذه المحطات التي يشهد كل مواطن في الوطن وحقيقة يعرفها العالم كله.. كيف استطاع فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح بحكمته وشجاعته وحنكته وصدق حبه ووفائه لشعبه ووطنه ان يتجاوز ويتخطى هذه الظروف الصعبة وينتقل بالوطن من منزلق المخاطر والأجواء الملبدة بالسحب السوداء المشحونة بالحروب والصراعات والقلاقل إلى مناخات مفعمة بالأمن والاستقرار وحقق حلم أحلام كل أبناء الوطن في الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

من هنا نقول ان من يطلقون اليوم مثل هذه المزاعم هم - وكما قال الاستاذ علي الآنسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية في حواره مع «الميثاق» في عدد الأسبوع قبل الماضي- قال: «إن الحديث عن «صوملة» أو «عرقنة» اليمن ليس سوى ضرب من الأوهام التي تعشعش في عقول وأذهان بعض النفوس المريضة والمأزومة».

من نافل القول ان المتتبع لمجريات ما تشهده بعض المديريات في المحافظات الجنوبية سيدرك ان مايجري ليس حراكاً سلمياً يطالب بحقوق أو مشاريع كما زعم هذا الحراك في البداية قبل عامين، بل هو حراكاً يتحرك بالريموت كنترول من خارج الوطن وهذه حقيقة كشفتها التحقيقات التي اجريت مع بعض قيادة هذا «الحراك» كما كشفت تورط أحزاب المشترك في تنظيم هذه الجماعات الخارجة على القانون والتي حولت المطالب الحقوقية بعد أن عملت الدولة في تنفيذها حولتها إلى أعمال تخريبية ليس فقط ضد المؤسسات والهيئات الحكومية بل وضد الوطن، وهذا هو نهج «المشترك» ليس معارضة الحكومة والحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» بل معارضة ضد الوطن.. فالوطن ليس ملك حزب أو تنظيم معين حتى وإن كان هذا الحزب قد نال ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، بل الوطن ملك الجميع ومسؤولية بنائه وتطوره وأمنه واستقراره مسؤولية كل مواطن دون النظر إلى انتمائه الحزبي أو السياسي.. مما يعني اليوم لمواجهة هذا التحدي الجديد أن نعمل جميعاً كجبهة داخلية قوية ومتماسكة.. جبهة تتطلب تفاهماً قوياً بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة الوطنية تعمل تحت سقف الدستور والوحدة والديمقراطية..

وثمة حقيقة أخرى لايمكن انكارها: ان وطن الثاني والعشرين من مايو لن ينشطر مرة اخرى ولن يتحول إلى «صوملة» أو «عرقنة».. والشعب الذي انتصر لوحدته صيف ١٩٩٤م.. قادر اليوم على مواجهة المشاكل الداخلية ومؤامرات الخارج التي تغرد خارج السرب الاقليمي والعربي والدولي..□

الميثاق
نائبا مدير التحرير
w ¨c*¨ wu ¨b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ¨d/¨ ¨U bL
w dA¨ uL dOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠» دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠٠» ريال
ù MF¨
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام
مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧